

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2023 مع لبنان

للتنشر الفوري

واشنطن العاصمة – 28 يونيو/حزيران 2023: اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة¹ مع لبنان بتاريخ 1 يونيو/حزيران 2023.

يواجه لبنان أزمة مصرفية ونقدية سيادية غير مسبوقة لا تزال مستمرة لأكثر من ثلاث سنوات. ومنذ بداية الأزمة، شهد الاقتصاد انكماشاً ناهز 40%، وفقدت الليرة اللبنانية 98% من قيمتها، وسجل التضخم معدلات غير مسبوقة، كما خسر المصرف المركزي ثلثي احتياطياته من النقد الأجنبي.

وشهد الاقتصاد بعضاً من الاستقرار عام 2022، لكنه لا يزال يعاني من ركود حاد. وقد ساهمت عدة عوامل في دعم الاستقرار من إلغاء التدابير المرتبطة بجائحة كوفيد، وانتعاش السياحة، وقوة التحويلات الواردة، إضافة إلى التحسن التدريجي في معدلات التبادل التجاري في النصف الثاني من العام. غير أن الحالة الشديدة من عدم اليقين، والقيود في القطاع المصرفي، كما النقص الشديد في إنتاج الكهرباء وارتفاع أسعارها جميعها عوامل ما زالت تعيق النشاط الاقتصادي. وعقب التدهور الكبير في سعر الصرف خلال الربع الأول من عام 2023، ازدادت دولارة النقد وتسارعت وتيرة التضخم لتصل إلى 270% على أساس سنوي في شهر إبريل/نيسان 2023. وحسب التقديرات، ارتفع عجز المالية العامة إلى 5% من إجمالي الناتج المحلي عام 2022 بسبب إنهيار الإيرادات، كما ارتفع عجز الحساب الجاري إلى حوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي بسبب الزيادة الكبيرة في حجم الواردات، في ظل استمرار الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات المالية الوافدة الأخرى على مستويات متدنية.

وتصاعدت حالة عدم اليقين المخيمة على الآفاق الاقتصادية التي ترتبط بخيارات السياسات المعتمدة من قبل السلطات. فمن شأن التنفيذ الحاسم لخطة شاملة للتعافي الاقتصادي أن يحد بشكل تدريجي وثابت من الاختلالات وأن يشكل ركيزة للسياسات للمساعدة في استعادة الثقة وتسهيل العودة إلى مسار النمو. غير أن استمرار الوضع الراهن يمثل الخطر الأكبر على الآفاق، وستظل مستويات الثقة متدنية وستزداد الدولار النقدية للاقتصاد في حال الاستمرار في إجراء الإصلاحات. كذلك سيواصل سعر الصرف تراجعاً لتظل معدلات التضخم مرتفعة. وسيتحول النشاط الاقتصادي إلى القطاعات غير الرسمية، مما سيزيد من صعوبة تحصيل إيرادات المالية العامة. وسيواصل مصرف لبنان، المثقل نتيجة الخسائر غير المعالجة وفقدان الثقة، خسارة احتياطياته الخارجية. وقد تتسارع وتيرة الهجرة الخارجية، لا سيما لأصحاب المهارات، مما سيؤدي إلى تقويض النمو مستقبلاً. وسيكون الاستثمار في رأس المال المادي محدوداً. ولن تتمكن المصارف من أداء دورها المهم في توفير الائتمان، وسيستمر تباطؤ النمو الحقيقي. وستواجه الوضعية الخارجية تقلبات حادة في ظل المساعدات المحدودة من الشركاء متعددي الأطراف والإقليميين. وسيظل الدين العام على مسار غير مستدام نظراً لأنه من المستبعد السير في إعادة الهيكلة في ظل غياب الإصلاحات، مما سيحد بدرجة كبيرة من قدرة الدولة على الاقتراض. وستكون قدرة الدولة محدودة على

¹ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أسس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريراً يشكل أساساً لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

توفير الخدمات، حيث أن تدني الإيرادات وغياب التمويل سيزيد من الضغط على النفقات (الاستثمار الرأسمالي، التوظيف والأجور). وستزداد الأوضاع الاجتماعية هشاشة بمرور الوقت.

تقييم المجلس التنفيذي 2

اتفق المديرون التنفيذيون مع التوجه العام لتقييم خبراء الصندوق. وأعربوا عن بالغ قلقهم إزاء الأزمة العميقة متعددة الأبعاد التي تواجه لبنان لأكثر من ثلاث سنوات والتي أدت إلى انهيار حاد في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وبينما أقر المديرون بصعوبة الوضع السياسي، فإنهم أعربوا عن أسفهم حيال الإجراءات المحدودة التي تم اتخاذها على مستوى السياسات للتصدي للأزمة. وأشاروا إلى المخاطر والتكلفة المتزايدة الناجمة عن مواصلة إرجاء الإجراءات اللازمة، ودعوا إلى ضرورة التنفيذ الحاسم لخطة إصلاح شاملة لحل الأزمة وتحقيق التعافي المستدام. وأكد المديرون على الدور الحيوي المحتمل للدعم من قبل المانحين في إنعاش الاقتصاد واستقراره بمجرد البدء بتنفيذ الإصلاحات. وتطلعوا إلى تعميق التعاون مع الصندوق وغيره من الأطراف المعنية الرئيسية لدعم جهود الإصلاح والاحتياجات الإنسانية العاجلة.

وشدد المديرون على أهمية المصادقية في إعادة هيكلة النظام المالي لاستعادة سلامته واستمراريته. ودعوا إلى اتخاذ إجراءات مسبقة لمواجهة الخسائر الضخمة، وأكدوا على ضرورة توفير أقصى حماية ممكنة لصغار المودعين. وأشار عدد من المديرين إلى أنه ينبغي النظر في المزيد من الخيارات لتوفير حماية إضافية للمودعين وفق المبادئ المتفق عليها، مما قد يساهم في دعم جهود إعادة الهيكلة. وأكدوا على أن استخدام الموارد العامة ينبغي أن يكون محدوداً وأن يتناسب مع هدف استدامة الدين. كما شددوا على ضرورة معالجة مواطن الضعف في قانون السرية المصرفية وتعزيز الإطار المؤسسي للمصرف المركزي.

كذلك أكد المديرون على أهمية خفض معدلات التضخم المرتفعة، ومعالجة التدهور الحاد في سعر الصرف، وإعادة بناء مصادقية المصرف المركزي. وأوصوا بتشديد السياسة النقدية وتعزيز الجهود للحوّل دون تمويل الحكومة من خلال المصرف المركزي. وأكدوا على أن توحيد أسعار الصرف الرسمية سيساعد في تنظيم السياسة النقدية بدرجة أكبر، والحد من الضغوط على احتياطات المصرف المركزي، وزيادة إيرادات المالية العامة.

وأكد المديرون على ضرورة ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط، مصحوباً بإعادة هيكلة الدين العام، لاستعادة الاستدامة المالية وإتاحة الحيز اللازم للإنفاق الاجتماعي والإنمائي. ودعوا إلى التعجيل بإقرار ميزانية لعام 2023 تتسم بالمصادقية وتقوم على إجراءات لإدارة الضرائب والإيرادات لدعم الإنفاق الاجتماعي والإنمائي الضروري. وأشار المديرون إلى ضرورة اتخاذ إجراءات شاملة لتعزيز الإيرادات، وبذل الجهود لتحسين الإدارة العامة وكفاءة الإنفاق. وأكدوا على أن إقرار قانون حديث لإدارة المالية العامة سيساعد في اعتماد ممارسات أكثر حزمًا وتعزيز الضبط المالي.

ودعا المديرون إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية طموحة لمعالجة مواطن الضعف التي عانى منها لبنان طويلاً وتعزيز النمو. وأشار المديرون إلى أهمية الحد من مخاطر المالية العامة، وأوصوا باتخاذ إجراءات لتحسين الحوكمة ودعم استمرارية العمليات في المؤسسات العامة وإصلاح نظام التقاعد. وأكدوا على الحاجة إلى تنفيذ إصلاحات في قطاع الكهرباء وتحسين الأداء التشغيلي والاستدامة المالية لمؤسسة الكهرباء. وأشاروا إلى أن استعادة ثقة الرأي

² في ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لأراء المديرين التنفيذيين، ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. وللإطلاع على شرح للعبارات الواصفة التي تستخدم في تلخيص المناقشات، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت <http://www.imf.org/external/hp/sec/misc/qualifiers.htm>

العام تستلزم اتخاذ خطوات لتعزيز الحوكمة، ووضع معايير وممارسات لمكافحة الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الجدول 1 – لبنان: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2018-2023

| 2023 | 2022 | 2021 | 2020 | 2019 | 2018 | |
|--------|--------------|--------------|-------|-------|-------|---|
| توقعات | فعلي/تقديرات | فعلي/تقديرات | فعلي | فعلي | فعلي | |
| | | | | | | الناتج والأسعار |
| | | | | | | إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (الأسعار السوقية، بيانات فعلية حتى عام 2020) |
| 0.5- | 0.0 | 10.0- | 25.9- | 6.9- | 1.9- | مُخفّض إجمالي الناتج المحلي |
| 290.0 | 165.0 | 140.8 | 61.1 | 4.1 | 5.5 | أسعار المستهلكين (نهاية الفترة) |
| 222.4 | 233.6 | 224.4 | 145.8 | 7.0 | 5.6 | أسعار المستهلكين (متوسط الفترة) |
| 296.1 | 171.2 | 154.8 | 84.9 | 2.9 | 6.1 | |
| | | | | | | مالية الحكومة المركزية (أساس نقدي) |
| | | | | | | (% من إجمالي الناتج المحلي) |
| 9.6 | 6.5 | 9.8 | 16.0 | 20.8 | 21.0 | الإيرادات (بما في ذلك المنح) |
| 16.4 | 11.5 | 9.1 | 20.1 | 31.4 | 32.0 | النفقات |
| 6.9- | 5.2- | 1.2 | 4.1- | 10.6- | 11.0- | الرصيد الكلي (بما في ذلك المنح) |
| 3.5- | 4.3- | 2.4 | 1.0- | 0.5- | 1.2- | الرصيد الأولي (بما في ذلك المنح) |
| | | | | | | القطاع الخارجي |
| | | | | | | الحساب الجاري |
| 12.5- | 29.0- | 17.3- | 15.7- | 27.9- | 28.6- | رصيد السلع والخدمات |
| 41.3- | 52.9- | 35.3- | 26.3- | 25.4- | 24.8- | صادرات السلع والخدمات (بالدولار الأمريكي، التغير %) |
| 7.6 | 21.6 | 15.2 | 51.4- | 6.1- | 2.4 | واردات السلع والخدمات (بالدولار الأمريكي، التغير %) |
| 16.2- | 37.1 | 14.1 | 50.9- | 5.7- | 2.9 | الاستثمار الأجنبي المباشر |
| 4.5 | 2.2 | 9.6 | 6.4 | 3.1 | 3.7 | إجمالي الاحتياطيات (بمليارات الدولارات الأمريكية) 1/ |
| 9.5 | 10.6 | 13.6 | 17.7 | 24.5 | 31.4 | بعد شهور واردات العام التالي من السلع والخدمات |
| 5.2 | 6.3 | 6.8 | 12.1 | 19.1 | 12.0 | |
| | | | | | | بنود للتفكير |
| 16.2 | 21.8 | 20.5 | 24.5 | 50.9 | 54.9 | إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية) |
| ... | 1508 | 1508 | 1508 | 1508 | 1508 | العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي (الرسمي، متوسط) |

المصادر: السلطات اللبنانية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ ما عدا الذهب والأصول المحملة بالتزامات.